ملخص بحث

الأرملة فى المجتمع البيزنطى

دكتور: محمد دسوقى محمد حسن

أستاذ العصور الوسطى المساعد بكلية الآداب جامعة الفيوم

يعالج البحث عدة نقاط أهمها: تساوى الأرملة – داخل المجتمع البيزنطى– مع الفقراء والضعفاء والأيتام والغرباء، فنالت ما نالوه ، غير أنها زادت عليهم، فتطلب الأمر حمايتها من قِبل السلطة الحاكمة، أو تنفيذا للتعاليم الدينية، وبموجب هذه الحماية اعتُبر زواجها الثانى أمراً مرفوض اجتماعيا، فاستجابت السلطة بتقييده بمجموعة من القوانين، وحرصت كذلك السلطة الحاكمة على أطفال الأرملة؛ حتى لا يتعرضوا للهجر منقِبل أمهاتهم، ويصبحوا عرضةً للضياع داخل المجتمع، أما التي لم تنجب أطفالاً ؛ فقد سُمح لها بالزواج ثانية بعد انقضاء فترة الحداد، وحرصت السلطة أيضًا على عدم اغتصاب إرث متروك بوصية لأطفال الأرملة الصغار.

ويتناول البحث الحالات التي تكون فيها الأرملة وصيةً على أطفالها والتي منها: عدم زواجها ثانيةً ، وعدم أهلية الوصى الشرعى عليهم، وكذلك ما لم يقم الأب بتحديد وصي آخر من قِبله قبل وفاته، في الوقت الذى سُمح فيه للجدة الأرملة بالوصاية على أحفادها، فكان ذلك حرصًا من قِبل السلطة على مصلحة القُصَّر، ليس ضد الأوصياء وحدهم، ولكن ضد متجاوزي الحد من الأرامل المفرطات اللائى غالبا ما كن يسلمن الزوج الجديد كل شئ.

وأوضح البحث أن الأرامل كن يمثلن نسبةً ليست بالقليلة كمعيلات للأسر، الأمر الذى اتضح من إحصائيات الضرائب، ودلل على أنهن تملكن حق إدارة أملاك الأسرة – بعد موافقة القانون– حتى مع وجود أبناء كبار فى الأسرة، كما كان لها الحق فى الإلتحاق بالسلك الكهنوتى وفقاً لشروط معينة، وزاد من أدوارهن داخل المجتمع، فأصبحن يحظين بأدوارٍ اجتماعية واقتصادية ودينية.